



حتى لا ننسى جريمة اجتياح نظام صدام العراقي للكويت..

الاحتلال العراقي.. جريمة العصر ومأساة المجتمع الإنساني

■ من أهم أسباب حقد صدام على الكويت ومحاولته تقيؤ نظام حكمها ■ رهن النظام العراقي من خلال مذكرته العدوانية على تخويف الكويت في تفاقم أزمته الاقتصادية والنقمة الشعبية من حكمه الجائر ومجازره بالعراق

يوميا حسب تصريحات سعدون حمادي وزير الدولة للشؤون الخارجية العراقي خمينا سعر البرميل الواحد 30 دولارا تكون عائدات النفط الإجمالي 60,2 مليار دولار سنويا. لقد كثر صدام في الكويت حساباته الخاطئة بالنسبة لحرب 8 سنوات حين قبل معاهدة 1975 مع إيران التي تنص على تقسيم السيادة على ممر شط العرب بين الدولتين والتي كان قد أبرمها بنفسه مع شاه إيران السابق ثم أعلن بطلانها وخاض الحرب الضروس من أجل الغنائم، ولا بأس بكل ذلك مادام صدام حسين حينها بقايا على عرشه، ومادام العراق ومعه الأمة العربية قد أمضوا 8 سنوات في حرب هاشمية لا ضرورة لها، ودفعوا ثمنها غالبا. أما بالنسبة للكويت فقد منعت جحافل جيوش العراق الغازية قناع القومية العربية التي خاضت تحت رايبتها - وحضنا معها - الحرب ضد إيران، وزاد الغزو من تاجج مشاعر النقمة لدى الشعب العراقي من تلك القيادة الاستبدادية الظالمة التي ورطته في الاعتداء على أخيه وجاره العربي المسلم بعد أن فرغت الحرب من الغنائم، وكانت مشكلة تسريح أكثر من نصف مليون جندي وعدم إيجاد عمل لهم، ثم معاناة الشعب من تدهور الحياة المعاشية وتصاعد أسعار المواد الاستهلاكية بشكل مطرد حتى بلغت أربعة أضعاف ما كانت عليه عام 1985، وتفاقمت أزمة السكن، وارتفعت معدلات أجور النقل مقابل زيادة طفيفة في الرواتب لم تتجاوز 25 دينارا، في حين هبطت القيمة الشرائية للرواتب والأجور، فزاد التضخم المستمر في معاناة الطبقة العاملة والجماعية الكادحة، في الوقت الذي زادت فيه أرباح الطفيليين، وراح النظام يتخبط للخروج من هذه الأزمة الخائفة فقام ببيع الكثير من مؤسسات الدولة وتحويل عشرات الآلاف من العمال إلى القطاع الخاص وإجبار المواطنين على التبرع من أجل إعادة البناء، وإعلان حالة التقشف تحت ذرائع مختلفة لم تكن مقبولة، لأنها لم تحقق فوائد أو نتائج طيبة للعراق وشعبه في المجال الوطني أو القومي، وإنما أدت إلى نتائج سلبية متراكمة على كافة الأضعة والمجالات، إنها الحرب التي خرج منها مثلما دخل مقدمات التنازلات المهيمنة التي تعني بوضوح خسارته للحرب التي قدم خلالها الشعب العراقي الكثير من التضحيات الغالية في الأرواح والأموال والمقدرات والمعاناة المرّة، وذلك إلى جانب ما يستشعره الشعب العراقي من ألم نتيجة سياسة نظامه الاستبدادي الذي يعامله بالحدب والنار، وما يحسه من انعكاسات فشل نظامه في المجالين العربي والدولي على بلاده.

وكان لا بد ان يقارن هذا الشعب العراقي المبني بحكم صدام بين الأوضاع القاسية المتردية التي يعيشها في ظل هذا الحكم والأوضاع التي جازته العربية الأمتة والمستقرة المتخارجة التي حققت لتسبغها الرخاء والحياة الكريمة وكفلت له العدالة والحرية والديموقراطية في الحكم والعمل ولا بد ان تكون نتيجة المقارنة الاندفاع بكل الطرق والوسائل للفكاح من حكم الطاغية والإطاحة به والتطلع إلى إقامة نظام عادل يحقق له ما حققه حكام الكويت لشعبهم وبلدهم.

فكانت هذه التطلعات والتوجهات الشعبية العراقية من أهم أسباب حقد صدام على الكويت ومحاولته تقيؤ نظام حكمها المستنير وضماها إلى العراق قسرا تحت حجج واهية مع ان جوهرها الحقيقي هو تفاقم النقمة الشعبية من حكمه الجائر، وتفاقم أزمته الاقتصادية المستعصية، لنك وجد الحل في احتلال الكويت المزدهرة بفضل سياسة حكومتها الشرعية الحكيمة في الداخل والخارج، والتي تمتلك احتياطيا نفطيا يقدر بـ 94,5 مليار دولار، ويضم هذه الدولة الفتية اليانعة إلى العراق يصبح الاحتياطي من النفط لديه حوالي 20٪ من الاحتياطي العالمي اي 60,06 مليار برميل، فإذا دمج الإنتاج ووصل إلى 5,5 ملايين برميل

ورخاء وما حققته لمواطنيها وللشرفاء والخيرين من أمن وسلام واستقرار وحياة هانئة رغيدة قد آثار حفيظة النظام العراقي الأثم، الذي أساء إلى شعبه بالغ الإساءة وبدد ثرواته لتحقيق مآرب خاصة، وحينما شعر بأن الشعب بدأ يتململ ويتذمر من انحرافه وشططه، أراد الهاءه بفتح جبهة جديدة مع الكويت التي كانت وفي جميع الظروف سندا وعونا له ولأشقائها العرب والمسلمين، وأرسل قواته المسلحة بعد منتصف الليل لاجتياحها واحتلالها وممارسة أعمال العنف والقتل والسطو ضد المواطنين الأبرياء بحقد لم يسبق له مثيل في عالمنا المعاصر.

فكان تلمل الشعب العراقي وتطلعه إلى التخلص من حكمه الفردي وممارساته الإجرامية الدموية التي طالت جميع فئات الشعب حتى أعضاء مجلس قيادة الثورة وقادة القوات المسلحة، والإبادة الجماعية للقرى الكردية بأسلحة الدمار الكيماوية، ثم تكميه للأقواء وسلبه للحرث والممتلكات، إلى جانب تردي الأوضاع الاقتصادية نتيجة الحرب الكارثية التي خاضها ضد إيران والتي بلغت يوبه خلالها ما بين 70 و 80 مليار دولار، وتصاعدت فواتدها بمعدل 3 مليارات دولار سنويا وتفاقمت مظاهر الأزمة الاقتصادية، وبدأت البلاد تنحدر إلى شفا الإفلاس ولم تنفع كل الوسائل الترقيعية التي حاول النظام العراقي بواسطتها إيجاد حل لهذه الأزمة المستعصية، وكانت مشكلة تسريح أكثر من نصف مليون جندي وعدم إيجاد عمل لهم، ثم معاناة الشعب من تدهور الحياة المعاشية وتصاعد أسعار المواد الاستهلاكية بشكل مطرد حتى بلغت أربعة أضعاف ما كانت عليه عام 1985، وتفاقمت أزمة السكن، وارتفعت معدلات أجور النقل مقابل زيادة طفيفة في الرواتب لم تتجاوز 25 دينارا، في حين هبطت القيمة الشرائية للرواتب والأجور، فزاد التضخم المستمر في معاناة الطبقة العاملة والجماعية الكادحة، في الوقت الذي زادت فيه أرباح الطفيليين، وراح النظام يتخبط للخروج من هذه الأزمة الخائفة فقام ببيع الكثير من مؤسسات الدولة وتحويل عشرات الآلاف من العمال إلى القطاع الخاص وإجبار المواطنين على التبرع من أجل إعادة البناء، وإعلان حالة التقشف تحت ذرائع مختلفة لم تكن مقبولة، لأنها لم تحقق فوائد أو نتائج طيبة للعراق وشعبه في المجال الوطني أو القومي، وإنما أدت إلى نتائج سلبية متراكمة على كافة الأضعة والمجالات، إنها الحرب التي خرج منها مثلما دخل مقدمات التنازلات المهيمنة التي تعني بوضوح خسارته للحرب التي قدم خلالها الشعب العراقي الكثير من التضحيات الغالية في الأرواح والأموال والمقدرات والمعاناة المرّة، وذلك إلى جانب ما يستشعره الشعب العراقي من ألم نتيجة سياسة نظامه الاستبدادي الذي يعامله بالحدب والنار، وما يحسه من انعكاسات فشل نظامه في المجالين العربي والدولي على بلاده.

وكان لا بد ان يقارن هذا الشعب العراقي المبني بحكم صدام بين الأوضاع القاسية المتردية التي يعيشها في ظل هذا الحكم والأوضاع التي جازته العربية الأمتة والمستقرة المتخارجة التي حققت لتسبغها الرخاء والحياة الكريمة وكفلت له العدالة والحرية والديموقراطية في الحكم والعمل ولا بد ان تكون نتيجة المقارنة الاندفاع بكل الطرق والوسائل للفكاح من حكم الطاغية والإطاحة به والتطلع إلى إقامة نظام عادل يحقق له ما حققه حكام الكويت لشعبهم وبلدهم.

فكانت هذه التطلعات والتوجهات الشعبية العراقية من أهم أسباب حقد صدام على الكويت ومحاولته تقيؤ نظام حكمها المستنير وضماها إلى العراق قسرا تحت حجج واهية مع ان جوهرها الحقيقي هو تفاقم النقمة الشعبية من حكمه الجائر، وتفاقم أزمته الاقتصادية المستعصية، لنك وجد الحل في احتلال الكويت المزدهرة بفضل سياسة حكومتها الشرعية الحكيمة في الداخل والخارج، والتي تمتلك احتياطيا نفطيا يقدر بـ 94,5 مليار دولار، ويضم هذه الدولة الفتية اليانعة إلى العراق يصبح الاحتياطي من النفط لديه حوالي 20٪ من الاحتياطي العالمي اي 60,06 مليار برميل، فإذا دمج الإنتاج ووصل إلى 5,5 ملايين برميل



بفلم: الأستاذة الدكتورة ميمونة خليفة العذبي الصباح

6 - كما أنه لم يسرح العدد الهائل من المجندين والاحتياطي ولم يحولهم إلى الانتاج المدني الصناعي والزراعي للاستفادة من طاقاتهم لإعمار العراق وإعادة بنائه بعد ثماني سنوات من حرب طاحنة اكلت الأخضر واليابس، مما يؤكد نواياه العدوانية تجاه شقيقاته الخليجيات، وأولها الكويت التي كان يعد العدة لغزوها بتلك القوة العسكرية الهائلة. 7 - إثارة مشكلات حول ديون الكويت لديه لإظهارها بمظهر الراضية لإسقاط الديون عن العراق في الوقت الذي ابغى فيه اميرها بان الكويت تعتبر هذه الديون غير قائمة. 8 - الادعاء بان دولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة تعملان على تخفيض اسعار النفط للإضرار باقتصاد العراق. 9 - حركته العدوانية المفاجئة والمتمثلة في المذكرة التي رفعها إلى الجامعة العربية موجهة فيها أكبر التهم والادعاءات الباطلة ضد الكويت. 10 - حربه الاعلامية الظالمة ضد الكويت وبعض الدول الخليجية بإطلاقه اكاذيب وادعاءات غير حقيقية فضلا عن انها ليست منطقية. 11 - دعوته بإصرار إلى عدم تدويل الأزمة وحصرها في الدائرة العربية، وحين ارتضت الكويت حكم هيئة عربية محايدة، اتصل النظام المخادع متذريا بان ما بين الكويت والعراق هو شأن ثنائي يحل بينهما، ولكنه راح يدبر جريمته مع بعض القيادات العربية التي تورطت معه في مؤامراته. 12 - تعهده لخادم الحرمين الشريفين وللرئيس المصري، رحمهما الله، بعدم استعمال القوة ضد الكويت، وذلك حين كان يحشد الحشود على حدوده والتي كانت أكثر مما يحتاجه لاحتلال الكويت. 13 - أظهر قبوله لوساطة المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية واستجابته لإقتراح عقد اجتماع عاجل بين الحكومتين الكويتية والعراقية والذي عقد في جدة لمناقشة ادعاءات العراق. لكن الوفد العراقي رفض التفاوض، وقدم وثيقة شرطه وطلب الموافقة عليه دون أي مناقشة، وانتهى الاجتماع باتفاق الطرفين على مواصلة بحث الموضوع في اجتماع لاحق بينما تشير الوثائق العراقية التي عثر عليها في الكويت بعد التحرير إلى ان اوامر الهجوم على الكويت سلمت إلى القيادات العسكرية صباح هذا اليوم الذي كان الطرفان الكويتي والعراقي مجتمعين فيه، وبالفعل بدأت القوات العراقية غزو الكويت بعد مغادرة الوفد العراقي بساعات.

سبب ودوافع النظام العراقي لعادوانه على دولة الكويت

أما أهم أسباب هذه الجريمة النكراء فهو ما أوضحه أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد، رحمه الله، في خطابه الذي ألقاه في المؤتمر الشعبي الكويتي الذي انعقد بمدينة جدة في المملكة العربية السعودية في الفترة من 13 - 15 أكتوبر 1990 حين أشار إلى أن العدوان أظهر ان ما قدمته الكويت (للتظام العراقي) لم يكن كافيًا لخرس شجرة الخير في ضميره. واحتواء نزعة البشر المتصلة في سلوكه.. وان ما وصلت إليه الكويت من تقدم وازدهار

الذي انعقد في تونس. لقد افتعل النظام العراقي في مذكرته تلك الحدود، متهمًا إياها بأنها اعتدت - وهي الودودة المحبة للسلام والاستقرار - على حدود العراق بتجاوز مبرمج، في حين ان الجميع يعلم والتاريخ المعاصر والقريب جدا يشهد كم قاست الكويت من التجاوزات والتعديات العراقية على حدودها التي ملأت الملفات الوثائقية، والتي ستبقى للتاريخ ضمن سجل الاعتداءات العراقية المستمرة على الكويت، وهل ننسى حادثة (الصامتة) عام 1973 حين هاجمت القوات العراقية بغدر وحشية مركز الشرطة الكويتي (في الصامتة) مما أدى إلى استشهاد اثنين من افراد الشرطة وجرح آخرين.

كما اتهمت المذكرة الكويت بسرقة الثروات العراقية وضلوعها في مؤامرة دولية تهدف إلى إضعاف العراق، وادعت المذكرة أن الكويت استغلت انشغال العراق في حربه مع إيران وبدأت في سرقة نفط العراق من حقل (الرميلة) المشترك وبيعه دون علم العراق، ولم يصمد الادعاء العراقي بهذا الشأن امام الحقيقة والواقع حين بينت التقارير ان حقول النفط تمتد تحت حدود الدولتين المعترف بها من العراق نفسه، وأن كلا من العراق والكويت قد قاما باستخراج النفط منها، كل في الجزء الواقع في اراضيها، وكانت الكويت تنتج من (حقل الرقبة) في الجزء الواقع داخل الأراضي الكويتية حوالي مائتي ألف برميل يوميا، بينما كان العراق وفي الوقت ذاته يستخرج ما بين 450 - 650 ألف برميل يوميا في الجزء الواقع في اراضيها وهذا ما لم يذكره العراقي في اتهامه للكويت، علما بان الكويت كانت تبيع من نفطها 20 ألف برميل يوميا لحساب العراق طوال سنوات الحرب بين العراق وإيران كانت تسد مسالغها للعراق اولا بأول دعما منها للعراق في الأوقات الصعبة، ولكن النظام العراقي يقلب الحقائق رأسا على عقب ويكفر الدعم ويسميه سرقة. كان النظام العراقي من خلال مذكرته العدوانية يراهن على تخويف الكويت في محاولة لإبترازها، متجاهلا أن للكويت سجلها المشرف في التصدي لجميع انواع الإبتزاز ومواقفها الصلبة بحزم امام الازهاق ومسببيه سواء على مستوى الدول او المنظمات.

كان النظام العراقي بزعامه رئيسه صدام حسين في تلك المذكرة وما سبقها من أحداث انفعالية مفتعلة بختلق الخلافات مع جارته الكويت ويصطنع المشكلات معها بادعاءات وافتراءات لا يقبلها العقل ولا يقرها الواقع او المنطق، ولكنه كان يهدف منها إلى إيجاد مبرر ينفذ من خلاله جريمة العصر والتاريخ بالعدوان على الكويت وابتلاعها. إذن، فإن غزو الكويت والاعتداء عليها واحتلالها بالقوة لم يكن وليد تاريخه، او ما طرحه صدام من مبررات واهية لا تصمد امام الحقيقة والتاريخ والقانون الذي يدين بشكل قاطع تلك الجريمة الشنعاء، وإنما جاء نتيجة مخطط عدواني آثم مبرمج وفقا لخطوات تمهيدية متعددة يمكن إيجازها فيما يلي:

- 1 - دخول حرب لا مبرر لها مع إيران ليعزز قوته ويقضي على واحدة من أكبر القوى في المنطقة من أجل أن يخلو له الجو للانفراد بدول الخليج وابتلاعها.
- 2 - قيام العراق برسم حدوده مع جميع الدول المحيطة به أثناء حربه مع إيران فيما عدا الكويت، وأخذ بماطل في وضع العلامات الحدودية الفاصلة للحدود الموضحة في الاتفاقيات السابقة.
- 3 - تكراره ادعاءات بأنه حامي حصى البوابة الشرقية للوطن العربي ليظهر الكويت ودول الخليج بصورة المقصرة امام ما قدمه لها من فضل كبير.
- 4 - إقامة مجلس التعاون العربي بعد وقف اطلاق النار مع إيران مع كل من مصر واليمن والأردن بهدف احتواء هذه القوى العربية لمساندته في تنفيذ مخططاته الأتمة نحو غزو الكويت واحتلالها.
- 5 - قيامه بتجميع معدات واسلحة متطورة، وذلك بعد انتهاء حربه مع إيران وإضافتها إلى ترسانة السلاح التي جمعها أثناء الحرب بدعم من دول الخليج ذاتها - بدوافع قومية - ومن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الاميركية.

في فجر يوم كان يفترض أن يكون مشرقا كأيام الكويت الزاهرة، استيقظ العالم على جريمة ارتكبها مجرم الحرب وولاكو العصر ويكتاتور القرن (صدام حسين) متمسلا بالديابات والطائرات وكل أسلحة الدمار. إن أحداث أغسطس الأسود فضيحة تكراء وجريمة بشعة في البيت العربي، فهي أحداث سطو وسلب ونهب واغتصاب... أحداث قرصنة أو قطاع طريق... تلك هي الصورة التي أخذت تتكشف يوما بعد يوم منذ بداية الاجتياح والتتاري.. وما سأساة الغزو العراقي هي مأساة المجتمع العربي بقدر ما هي أيضا مأساة كل المجتمع الإنساني فأحداث الكويت هي قضية الإنسانية بعد أن تاكدت الأحداث البهعة والمعادية للقيم الإنسانية في أزمة الخليج وما تنطوي عليه من دلالات ورموز، إنها مأساة إنسانية أخلاقية في المحل الأول وتثير قضية الحاجة إلى نظام قيمي علمي يقوم على حسن توظيف ثقافتنا، وهي ثقافة غنية بالفاهيم والأحكام والمبادئ التي تتجسد في أعمال وأفعال ومواقف الإنسانية.

«إن أزمة الغزو العراقي الأثم للكويت وتعقيداتها السياسية والعسكرية الرهيبة لم يكن وقوعها منطوقا له يمكن ذلك الغزو الغادر منتظرا، كما أن استمرار الاحتلال العراقي وبالتالي بقاء الأزمة مدة سبعة أشهر ساخنة لم يكن متوقعا، وما حدث بيثر تساؤلات كثيرة منها: هل كان أمر الأوضاع العربية المتهاكلة ناتجا عن القرار العراقي الأحمق بغزو الكويت؟ أم أن غزو الكويت وتشريد شعبها هو النتيجة الطبيعية للأوضاع العربية المتدهورة؟ لقد تجلّت فضيحة العالم العربي في تقسامه حول قضية وحدت العالم كله شرقيه وغربه شماله وجنوبه، وجمعت الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية.

وكان ما كتبه المفكر العربي أ.د. عبدالعظيم رمضان معبرا عن واقعنا المر حين قال: «... جاء اجتياح النظام العراقي الكويت ليكشف ان النظام العراقي أكثر خطرا على الأمة العربية، وأنه يمثل بالنسبة لها الاستعمار وأكثر ضراوة من أي استعمار آخر فقد اجتاح الكويت - البلد الصغير المسلم الأيمن - كالإعصار الدامر لكثسب أمامه كل شيء وحمل معه إلى بغداد كل شيء حتى اسم الشعب الكويتي نفسه، وترك هذا الشعب وراه دون اسم، ودون وطن.. وهو ما لم يجرؤ عليه أي غاز في التاريخ».

فعلى أثر انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، يوليو من عام 1988، كان العراق يحتفظ لاستغلال آتة العسكرية الرهيبة - لتخفيف مزاعمه للتوسع في الخليج على حساب دوله بدءا بالكويت الجارة الصغيرة، وذلك حين كان يردد مزاعمه بان قوة العراق هي لإنقاذ العرب وتحريك أراضيمهم، واسترجاع هيبتهم ومكانتهم الحضارية، وأن التهديد للكويت ودول الخليج ينبع عن مصادر غير عربية. وعلى عكس التوقعات المنطقية والاجتماعية التي تشير إلى أن يهجم العراق آتة وإمكاناته العسكرية مع وضع الدولة المحاربة إلى وضع آخر مختلف تماما وهو وضع الدولة المسالمة والمدنية التي تسعى إلى النهوض والتقدم وتحقيق الرفاهية لشعب عانى طويلا وقدم التضحيات الجسام، فتوظف قدراتها ومدخلاتها للنقد الاجتماعي والاقتصادي بما يعود على العراق وشعبه بالخير الكثير. إلا أن العراق ومنذ وقف إطلاق النار في الحرب العراقية - الإيرانية في صيف 1988م بدأ في اقتناء أسلحة ومعدات متطورة، كما أنه لم يسرح الأعداد الهائلة التي جندها وقت الحرب أو يحولها إلى قطاعات مدنية إنتاجية مما يشير إلى نواياه العدوانية التي كان يسخرها للإعداد لخططه الجيومية الإجرامية باقتناء معدات دمار جديدة، حيث اشترى في الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العراقية - الإيرانية وبداية الغزو العراقي للكويت معدات وآليات عسكرية عديدة ومتنوعة منها حوالي (1000) دبابة إضافية، وحوالي (90) طائرة مقاتلة (200) عربية مشاة و (150) مصفحة و (153) راجمة صواريخ متعددة الفوهات و (1580) قطعة مدفعية ميدان إلى جانب تطوير أنظمة الدفاع الجوي والصواريخ البعيدة المدى، ومضاعفة إنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ولاشك أن تلك الأسلحة تزيد على حاجة العراق للدفاع الذاتي وتعتبر مؤشرا للزعة شريرة توسعية كما يقول د. رضا أسيري الذي استنتج بناء على ما قدم بان الإعداد لغزو الكويت ورسم السيناريوهات العديدة بدأ قبلها بخمسة عشر على أقل تقدير، وذلك بعد نهاية قمة مجلس التعاون العربي في عمان في فبراير 1990م، وبعد أن رفضت الكويت ودول مجلس التعاون مطلب الرئيس العراقي بإعطائه ثلاثة مليارات دولار، الأمر الذي يدفع د. أسيري إلى الاعتقاد بأن العامل الاقتصادي هو العنصر المحرك للغزو وما بعده. ولكني أجد أن الإعداد لغزو الكويت بدأ قبل الانتهاء من حربه غير المبررة مع إيران وقد تكون أطعمه التوسعية على حساب الكويت وشقيقاتها الخليجيات هي أهم دوافعه للدخول في الحرب، كما أن المحرك للغزو لم يقتصر على العامل الاقتصادي وإنما تعداه بكثير، وتمثل في محاولة ابتلاع للكويت كدياة لتتوسع في دول الخليج وتكوين امبراطورية صدامية دموية.

الذاتي وتعتبر مؤشرا للزعة شريرة توسعية كما يقول د. رضا أسيري الذي استنتج بناء على ما قدم بان الإعداد لغزو الكويت ورسم السيناريوهات العديدة بدأ قبلها بخمسة عشر على أقل تقدير، وذلك بعد نهاية قمة مجلس التعاون العربي في عمان في فبراير 1990م، وبعد أن رفضت الكويت ودول مجلس التعاون مطلب الرئيس العراقي بإعطائه ثلاثة مليارات دولار، الأمر الذي يدفع د. أسيري إلى الاعتقاد بأن العامل الاقتصادي هو العنصر المحرك للغزو وما بعده. ولكني أجد أن الإعداد لغزو الكويت بدأ قبل الانتهاء من حربه غير المبررة مع إيران وقد تكون أطعمه التوسعية على حساب الكويت وشقيقاتها الخليجيات هي أهم دوافعه للدخول في الحرب، كما أن المحرك للغزو لم يقتصر على العامل الاقتصادي وإنما تعداه بكثير، وتمثل في محاولة ابتلاع للكويت كدياة لتتوسع في دول الخليج وتكوين امبراطورية صدامية دموية.

المذكرة العراقية

في معرض استعراضنا للمخطوات الظالمة التي مهد العراق بها لعادوانه الأثم على شقيقته وجارتها الكويت لابد ان نقف عند المذكرة العراقية المرفوعة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي بتاريخ 15 يوليو 1990م خلال اجتماع مجلس الجامعة



بداية الغزو العراقي لدولة الكويت

وهذا ما أدى إلى اندفاع العراق نحو الكارثة! ولعل تلك العقيلة التأميرية هي التي دفعت صدام حسين إلى ان يغلف استعداداته النهائية لعملية غزو الكويت بوستار قبول الوساطات العربية، والدخول في مفاوضات ثنائية من أجل تسوية الخلافات والمشكلات المصطنعة بين البلدين والتي كان آخرها لقاء جدة بين الجانبين الكويتي والعراقي، فقد جاء الهجوم الغادر في الليلة ذاتها التي عاد فيها الوفدان إلى بلديهما.